العرب
الإثنين 2021/03/29
السنة 43 العدد 12014

أزمة قناة السويس تشل تجارة التجزئة العالمية

المخاوف من تواصل ضغوط الإمدادات ترفع أسعار النفط

شلت أزمة توقف الملاحة في قناة السويس تجارة التجزئة العالمية في أوروبا وأميركا بالتزامن مع مخاوف من طول أمد الأزمة في وقت تشهد فيه أسعار النفط قفزة مدفوعة بالمخاوف من تواصل الضغوط على إمدادات الخام والمنتجات المكررة.

لندن – لا يقتصر جنوح سفينة حاويات عملاقة في قناة السويس بمصر على عرقلة حركة الملاحة في القناة فحسب بل قد يتجاوز الأمر مداه ليضع المزيد من العراقيل والصعاب أمام تجار التجزئة الأوروبيين والأميركيين في ما يتعلق بتوفير المنتجات خلال جائحة فايروس كورونا.

وتعد أزمة السفينة التي بدأت يوم الثلاثاء وقد تستمر لأسابيع أحدث أزمة تتعرض لها عمليات التوريد العالمية التي شهدت تحولا كبيرا عندما دفعت عمليات الإغلاق الناجمة عن جائحة كورونا المستهلكين الذين لزموا منازلهم إلى تحديث كل ما يتعلق بالأثاث والأجهزة في تلك المنازل.

دوجلاس كينت

السفن والحاويات والسلع في القناة كلها في الأماكن الخطأ

وقالت شركتا إيكيا، أكبر مجموعة لبيع الأثاث في العالم، وديكسونز كارفون للأجهزة الكهربائية ومقرها لندن لرويترز إنهما ضمن شركات التجزئة التي لها سلع على متن السفينة الجانحة.

وأكدت شركة بلوكر لبيع الأجهزة المنزلية ومقرها أمستردام أنها تواجه تأخيرا في وصول السلع الخاصة بها، لكنها لم تذكر أي تفاصيل.

وأضافت الشركة التي تشرف على جهود الإنقاذ أن الأمر قد يستغرق أسابيع لإعادة تعويم السفينة إيفر جيفن التي جنحت في القناة أثناء عاصفة رملية.

وأدت زيادة الواردات نحو أوروبا والولايات المتحدة بسبب الجائحة إلى توقف الحاويات الفارغة في المناطق الخاطئة تماما ورفعت تكلفة الشحن وتسببت في اختناقات في الموانئ البحرية مما يؤثر على قطاع النقل ويهدد بتفاقم المشكلة.

وقال دوجلاس كينت النائب التنفيذي لجمعية إدارة سلسلة التوريد (إيه.أس.سي.أم) "السفن والحاويات والسلع كلها في الأماكن الخطأ".

وتقدر صحيفة "لويدز ليست" المتخصصة في شؤون الشحن البحري أن ما يقرب من 9.6 مليار دولار من البضائع المعبأة في حاويات تمر عبر قناة السويس يوميا. وقال خبراء إن الآلاف من الحاويات الفارغة عادت إلى المصانع الآسيوية عبر القناة.

ولدى شركة إيكيا للأثاث حوالي 110 حاويات على السفينة الجانحة في قناة السويس وتتحرى عدد صناديق المنتجات الموجودة على السفن الأخرى التي تنتظر دخول القناة.

وقال هانس مارد المتحدث باسم العلامة التجارية لإيكيا وإنتر إيكيا المانحة حق الامتياز "اعتمادا على كيفية استمرار هذا العمل (إعادة تعويم السفينة) والوقت الذي يستغرقه إنهاء العملية فقد يؤدي ذلك إلى فرض قيود على سلسلة التوريد الخاصة بنا".

وقال ريتشارد روش رئيس اللجنة الفرعية في الجمعية الوطنية للجمارك وشركات وكلاء الشحن الأميركية "هذا حدث مدمر في سوق مشحونة بالفعل حيث تسبب ارتفاع الطلب في عمليات تأخير مما حال دون وصول السلع المستوردة إلى أرفف المتاجر في الوقت المناسب".

وتتفاقم المشكلات المتعلقة بشحن الحاويات في أوروبا حيث تعاني موانئ رئيسية مثل أنتويرب في بلجيكا وفيليكستو في بريطانيا من التكدس. لكن الولايات المتحدة مفتوحة على الشرق وسواحل الخليج ويقول خبراء إن نحو 45 في المئة من حجم البضائع في ميناء نيويورك ونيوجيرزي بالولايات المتحدة يمر عبر قناة السويس.

ولم يصدر أي تعليق على الفور من شركة وول مارت التي تستخدم الموانئ البحرية في الجنوب الشرقي وأجزاء أخرى من البلاد أو من منافستها على الإنترنت أمازون.

وتصدرت شركات أميركية مثل نايك وبيلوتون عناوين الأخبار في المطالبة بملايين الدولارات من التكلفة المتعلقة بتأخير الشحن وتعطيل وصول المنتج. ومن المتوقع أن تؤدي مدفوعات، ضمن حزمة إغاثة بقيمة 1.9 تريليون دولار أقرها الرئيس جو بايدن لتحفيز الاقتصاد والمساعدة على مواجهة تداعيات كورونا، إلى تعزيز طلب المستهلكين وتكثيف الضغوط.

وفي غضون أيام يمكن أن يبدأ التسابق على إعادة توجيه البضائع مما يجعل تجار التجزئة في حالة تنافس مع صناعات أخرى للحصول على أماكن شحن بأسعار باهظة.

وقال أوليفر تشابمان الشريك البريطاني للمشتريات في سلسلة التوريد "أو.سي.آي" إن "134 حاوية من معدات أدوات الحماية الشخصية التي تشمل قفازات وكمامات من المقرر إرسالها في نهاية المطاف إلى منظمات مثل خدمة الصحة الوطنية في إنجلترا ونورثويل هيلث في نيويورك موجودة على متن تسع سفن عالقة خلف إيفر جيفن".

وذكر أن "خدمة السكك الحديدية البديلة من آسيا إلى أوروبا مزدحمة بالفعل والشحن الجوي باهظ التكلفة".

وتقوم مجموعته فعلا بإعادة توجيه بعض الشحنات الأميركية إلى ميناء لوس أنجلس الذي يرزح تحت وطأة فيض من السلع.

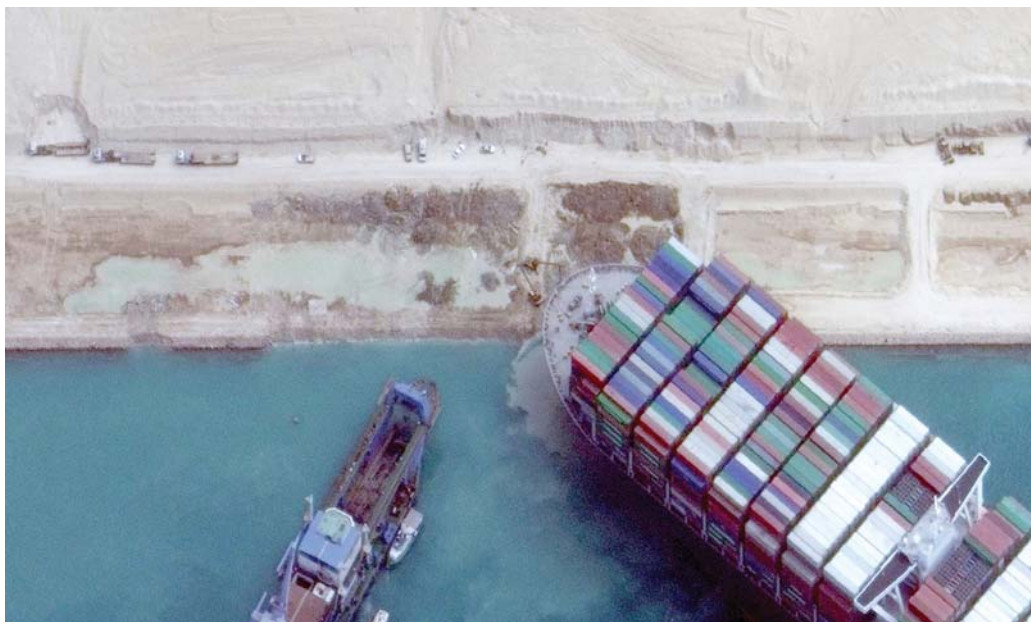

مصالح تجارية معطلة

تذبذب سوق الأوراق المالية بسبب المضاربات

خلافات المضاربين تكشف هشاشة البورصة المصرية

المخاوف تطارد طرح أسهم الشركات الحكومية نتيجة تذبذبات السوق

عكست موجات الهبوط العنيفة التي طالت البورصة المصرية طيلة أسبوعين حاجة السوق إلى ضوابط من شأنها كشف المتلاعبين، بدلا من تركز التداولات في يد فئة من المضاربين أصبحوا يتحكمون في اتجاه البورصة عندما يقررون تحويل دفة السوق إلى الهبوط.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة – كشفت خلافات المضاربين في سوق الأوراق المالية عن ضعف البورصة المصرية بعد أن فقدت نحو 2.5 مليار دولار من رأسمالها السوقي خلال فترة وجيزة نتيجة تراجع أسهم المضاربات التي يتعامل عليها الأفراد.

ودفع الهبوط القياسي للبورصة هيئة الرقابة المالية لوقف عدد من أسهم المضاربات أملا في السيطرة على حالة الهبوط التي طالت الأسهم، رغم عدم وجود أحداث كبيرة تؤثر سلبا على حركة التداولات.

وهرعت الجهات الرقابية لإنقاذ السوق من حالة الانهيار التي قاربت عليها عقب قيام البورصة بتعليق تداولات السوق لمدة نصف ساعة الأسبوع الماضي، نتيجة هبوط المؤشر إلى الحد الأقصى المسموح له بالهبوط يوميا عند خمسة في المئة.

وأعلن البنك المركزي المصري عن تأسيس صندوق لتمويل شركات الوساطة بقيمة 42 مليون دولار بالتعاون مع هيئة الرقابة المالية لإتاحة سيولة نقدية لدى الشركات لتمويل المراكز المكشوفة للمتعاملين.

وقال محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لـ"العرب" إن البنك المركزي المصري حريص على دعم الأسواق واستدامتها بوصف سوق الأوراق المالية داعما رئيسيا لخطط التنمية الاقتصادية.

وقبل خطوة البنك المركزي، أطلقت شركات الوساطة "نداء الهامش"، وهو بيع أسهم المستثمرين المقترضين منها لتغطية مراكزهم المكشوفة.

وتسمح سوق الأوراق المالية في مصر لشركات الوساطة المالية بإقراض المتعاملين لشراء الأسهم مقابل فائدة يتفق عليها الطرفان، وتصل قيمة القروض أحيانا خمس مرات من حجم قيمة محفظة المستثمر الأصلية.

وتراقب الشركات حركة محفظة المستثمر وعند شعورها بأن المحفظة المالية في طريقها إلى التآكل تقوم ببيع الأسهم دون الرجوع إلى المستثمر ضمانا لحقها، ويطلق على هذه الخطوة نداء "المارجن" أو الهامش.

محمد عمران

البنك المركزي حريص على دعم الأسواق لمواصلة خطط التنمية

محمد فريد

من الغبن الحكم على السوق بسبب هبوط البورصة لعدة جلسات

وشهدت البورصة المصرية أسوأ موجة هبوط لها في العام الماضي وتحديدا خلال شهر مارس، جراء الإعلان رسميا عن تحول وباء كورونا لجائحة عالمية، باستثناء هذين الحدثين لم تشهد البورصة المصرية أسوأ تداولاتها منذ ثورة 25 يناير عام 2011.

وإمعانا في إنقاذ البورصة من حالة الهبوط وجه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي البنك المركزي برصد حزمة تمويلية بقيمة 1.3 مليار دولار لإنعاش السوق، تستهدف تعزيز العمق الاستثماري للبورصة.

وأوضح رامي أبوالنجا نائب محافظ البنك المركزي أن هناك حزمة تمويل دعم البورصة متاحة بالكامل في أي وقت حال وجود تذبذبات غير مبررة.

وتسعى القاهرة لإنقاذ البورصة بوصفها إحدى الأدوات التمويلية المتاحة أمام الشركات عبر طرح حصص من أسهمها في السوق الثانوية للبورصة أو طرح أدوات مالية متنوعة لجني سيولة نقدية تعزز توسعاتها الرأسمالية.

وتعوّل الحكومة على البورصة في طرح الشركات الحكومية وفقا لبرنامج الطروحات الذي تعتزم تنفيذه، وتم تأجيله لعدة مرات من جانب اللجنة العليا لإدارة برنامج طرح أسهم الشركات الحكومية في البورصة.

وأكدت أن عمليات الإرجاء سببها الهبوط الحاد في مؤشرات البورصة المصرية.

وتضم اللجنة العليا وزير المالية كمقرر، وعضوية وزراء الاستثمار، والتعاون الدولي، والبترول والثروة المعدنية، والتجارة والصناعة، وقطاع الأعمال العام، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ورئيس أمانة الشؤون التشريعية بمجلس الوزراء.

ويصل عدد الشركات التي تسعى الحكومة لطرح أسهمها في البورصة نحو 23 شركة، وتستهدف بعمليات الطرح جمع نحو 5.6 مليار دولار.

وتضم المرحلة الأولى من البرنامج طرح 5 شركات هي: الشرقية للدخان، والإسكندرية للزيوت، والإسكندرية لتداول الحاويات، وأبوقير للأسمدة، وشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير.

البنك الدولي يستأنف مساعداته المالية للسودان

الخرطوم – قال مسؤول بالبنك الدولي إن البنك سيبدأ قريبا في عملية تخصيص منح بملياري دولار للسودان، إيذانا بعودة البلد إلى النظام المالي العالمي بعد عزلة دامت عقودا.

وقال عثمان ديون مدير البنك الدولي للسودان إن مجالات التمويل ذات الأولوية ستتحدد عقب اجتماعات مطلع الشهر المقبل وسيوضع اتفاق السلام الموّقع العام الماضي في الاعتبار عند تحديد المخصصات.

وينص اتفاق السلام، المبرم بين الحكومة الانتقالية وعدد من الجماعات في أنحاء البلاد قاتلت ضد الرئيس عمر البشير الذي أطيح به، على إنفاق موسع على التنمية.

وكانت حكومة السودان أكدت في بيان صدر الجمعة على الزراعة والبنية التحتية والصحة والتعليم كمجالات تحظى بأولوية استثمارية.

وقال ديون لرويترز في مقابلة السبت "التأكد من إنفاق هذة الموارد بحيث تسهم في تقليص الفجوة بين المركز والأطراف مهم جدا".

وأضاف أن من المتوقع أن تقود حكومة السودان هذه المشروعات، لكنها قد تشمل شراكات مع القطاع الخاص حين يكون ذلك مفيدا.

وكانت المؤسسة الدولية للتنمية، التابعة للبنك الدولي، قالت الجمعة إنها ستقدم ملياري دولار للسودان على مدار العامين المقبلين في هيئة منح.

وأتيح التمويل الجديد بعد تسوية السودان لمتأخرات مستحقة للبنك الدولي بفضل قرض مؤقت بقيمة 1.15 مليار دولار قدمته الولايات المتحدة.

وقال ديون "على السودان الآن أن يضمن عدم تجدد المتأخرات للمؤسسة الدولية للتنمية"، مضيفا أنه تقرر تخصيص 215 مليون دولار للسودان كدعم مباشر للميزانية من أجل تخفيف العبء المالي للحكومة.

ونفذت الحكومة التي شُكلت عقب الإطاحة بالبشير إصلاحات مؤلمة شملت تقليص دعم الطاقة وخفض قيمة العملة مع تطبيق البلاد برنامجا تحت إشراف صندوق النقد الدولي في خضم أزمة اقتصادية. وفي ظل حكم البشير، فقد السودان قدرته على الاقتراض من الخارج أو جذب الاستثمار الأجنبي مع تراكم ديون قدرها صندوق النقد بحوالي 50 مليار دولار.

> **2** مليار دولار سيحصل عليها السودان من البنك الدولي بعد عودته إلى النظام المالي العالمي

ويأمل السودان أن يبدأ عملية للإعفاء من الدين في يونيو.

وفي وقت سابق قال صندوق النقد والبنك الدوليان في بيان مشترك إنهما يعتبران السودان مؤهلا للحصول على مساعدة في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وقالت مديرة الصندوق كريستالينا جورجيفا "يقدم ذلك إقرارا واضحا بتطبيق السودان المتواصل للإصلاحات المالية والاقتصادية الهامة في إطار برنامجه الخاضع لمراقبة خبراء مع صندوق النقد الدولي".

وقال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى السودان للصحافيين إن التقديرات الأولية تشير إلى أن برامج تخفيف أعباء الديون قد تسهم في تخفيض ديون السودان الخارجية إلى ما يصل إلى نحو ثمانية مليارات دولار.

ويسعى السودان في ظل أزمة اقتصادية لإعفاء من ديون خارجية بقيمة نحو 56 مليار دولار مستحقة لمؤسسات مالية دولية، ودائنين ثنائيين رسميين ودائنين تجاريين. ونحو 85 في المئة من تلك الديون على صورة متأخرات.

وبحسب المصدر فإن إجمالي ديون السودان يشمل نحو 2.87 مليار دولار مستحقة للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، ونحو 19 مليار دولار مستحقة لدول في نادي باريس للمقرضين الثنائيين الرسميين، وحوالي 21 مليار دولار لدول غير أعضاء في نادي باريس والبقية لدائنين تجاريين.